

The Importance of Using the Fair Value Approach as an Entry Point to Enhance the Quality of Accounting Information by Maximizing the Characteristics of Relevance and Reliability

ABDULLAH ADREES SARER ^{1*}, ABDULRAHMAN AHMED ABDULRAHMAN ²
ABDURABAH ABDULMONEM ABDURABAH ³

^{1,2,3} Department of Accounting – Faculty of Economics and Political Science – University of Ajdabiya , Ajdabiya , Libya.

abdullahsreer@uo.edu.ly

أهمية استخدام منهج القيمة العادلة كمدخل لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم خاصيتي
الملاءمة والموثوقية
من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الشرقية

أ. عبد الله إدريس سرير ^{1*} ، أ. عبدالرحمن أحمد الوريدي ² ، عبدربه عبدالمنعم عبدربه ³
^{1,2,3} قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة اجدابيا، اجدابيا، ليبيا

تاريخ الاستلام: 2025-08-22 تاريخ القبول: 2025-09-24 تاريخ النشر: 2025-10-02

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية محاسبة القيمة العادلة في تعظيم الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية، والتمثلة في خاصيتي الملاءمة والموثوقية، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الشرقية. اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وطبقت على عينة من (127) مفردة.

وأظهرت النتائج أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يمثل وسيلة محورية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز الملاءمة وتعظيم موثوقية البيانات والتقارير المالية. كما كشفت النتائج عن إدراك أكاديمي متنام بأهمية هذا المدخل في دعم دقة وفاعلية القرارات المالية. واتسمت استجابات العينة بدرجة عالية من التجانس بغض النظر عن المؤهل العلمي أو سنوات الخبرة أو الجامعة، مما يعكس قناعة عامة بأهمية القيمة العادلة لتحسين جودة التقارير المالية.

وتوصي الدراسة بإدراج محاسبة القيمة العادلة ضمن المقررات الأكاديمية، وتبني سياسات موحدة تعزز تبني منهج القيمة العادلة، مع تطوير قدرات الكوادر المحاسبية عبر التدريب، وتشجيع الباحثين على دراسات معمقة تثري المكتبة الأكاديمية الليبية.

الكلمات الدالة: القيمة العادلة، الملاءمة ، الموثوقية.

Abstract

This study aimed to highlight the importance of fair value accounting in enhancing the fundamental qualitative characteristics of accounting information, namely relevance and

reliability, from the perspective of accounting faculty members at Libyan universities in the eastern region. The study employed a questionnaire as the primary data collection tool and was applied to a sample of 127 respondents.

The findings revealed that the application of fair value accounting constitutes a key mechanism for improving the quality of accounting information by strengthening relevance and enhancing the reliability of financial data and reports. The results also indicated a growing academic awareness of the significance of this approach in supporting the accuracy and effectiveness of financial decision-making. Responses were highly consistent regardless of academic qualification, years of experience, or university affiliation, reflecting a general consensus on the importance of fair value as a fundamental approach to improving financial reporting quality.

Accordingly, the study recommends integrating fair value accounting into academic curricula, adopting unified educational and research policies, enhancing accountants' capabilities through continuous training, and encouraging further research to enrich the Libyan academic literature in this field.

Keywords: Fair Value- Relevance- Reliability.

1. الإطار العام للدراسة

1.1- المقدمة:

تُعد عملية توفير معلومات ملائمة وموثوقة للمستفيدين من أبرز أهداف القوائم المالية، إذ يعتمد عليها مستخدموها في اتخاذ قرارات رشيدة. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تعكس القوائم المالية بصورة حقيقية ودقيقة الوضع المالي للشركة ونتائج أعمالها. وفي هذا السياق، يبرز دور عرض الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة، باعتبارها أكثر موضوعية وملاءمة لاحتياجات المستفيدين مقارنة بالتكلفة التاريخية. إن إعداد البيانات المالية يستند إلى مجموعة من المبادئ وأسس القياس المعترف بها من قبل كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية، وذلك بهدف تمكين مستخدمي القوائم المالية من الحصول على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب. وقد ساهمت القيمة العادلة في إثراء الفكر المحاسبي من خلال معالجة أوجه القصور المرتبطة بقياس التكلفة التاريخية، إذ توفر معلومات حديثة وموضوعية حول المركز المالي والتدفقات الاقتصادية للشركات، مما يساعد مختلف الأطراف على اتخاذ القرارات المناسبة.

وعلى الرغم من بعض الانتقادات التي يطرحها أنصار التكلفة التاريخية، فقد أثبتت المحاسبة بالقيمة العادلة قدرتها على سد العديد من الفجوات في القياس والإفصاح المحاسبي وتوفير معلومات أكثر صلة وفي الوقت المناسب للمستخدمين. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على القيمة العادلة وأهميتها في تعظيم خاصيتي الملاءمة والموثوقية، بما يساهم في رفع جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية.

2.1- مشكلة الدراسة

على الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل مستخدمي القوائم المالية بالحصول على معلومات ذات جودة عالية تدعم قراراتهم الاقتصادية، ما زال الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي يُشكل قيداً جوهرياً على ملاءمة وموثوقية المعلومات. فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن هذا المدخل يفقد أهميته بمرور الوقت، إذ لا يعكس التغيرات في ظروف السوق ولا يزود المستثمرين بالمعلومات الضرورية حول القيمة الحالية للأصول أو تقلباتها (Tkachuk, 2019; Gad, 2024; Celenk, 2022). كما أن اعتماد التكلفة التاريخية يؤدي إلى تقليل إمكانية المقارنة سواء بين الكيانات المختلفة أو حتى داخل نفس الكيان عند اقتناء أصول متشابهة في أوقات متباعدة، حيث تُعرض هذه الأصول بقيم مختلفة تماماً، الأمر الذي يضعف من قدرة مستخدمي القوائم المالية على التحليل والمقارنة (Ozerhan et al., 2017).

وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية لا تحقق العرض العادل والحقيقي، مما يؤدي إلى وجود فجوة بين القيمة الدفترية للمنشأة وقيمتها السوقية (Ozerhan et al., 2017). وبناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي أهمية القياس المحاسبي القائم على منهج القيمة العادلة في تحسين خاصيتي الملاءمة والموثوقية للمعلومات المحاسبية؟

ومن هذا السؤال الرئيسى للمشكلة تتمحور الأسئلة التالية:

1- ما أهمية القياس المحاسبي القائم على منهج القيمة العادلة في تعظيم ملاءمة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية؟

2- ما أهمية القياس المحاسبي القائم على منهج القيمة العادلة في تعظيم موثوقية المعلومات المحاسبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية؟

3.1- أهمية الدراسة:

- الأهمية العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من سعيها لسد النقص في الأدبيات المحاسبية الليبية حول تطبيق منهج القيمة العادلة، وإبراز دوره في تعزيز ملاءمة وموثوقية المعلومات المالية. كما تسهم في مواكبة التطورات الحديثة في الفكر المحاسبي العالمي وتقديم مرجع علمي يمكن الاستفادة منه في البيئة المحلية.

- الأهمية العملية

تظهر الأهمية العملية في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها ليبيا وارتفاع معدلات التضخم، حيث أصبح القياس بالتكلفة التاريخية غير قادر على عكس الواقع بدقة. ومن ثم، فإن تبني محاسبة القيمة العادلة يسهم في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية.

4.1- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى إبراز أهمية محاسبة القيمة العادلة في تعظيم الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية الا وهما خاصيتي الملاءمة والموثوقية باعتبارهما الركيزة الأساس لجودة المعلومات المحاسبية وذلك من وجهة نظر الاكاديميين بالجامعات الليبية.

5.1- فرضيات الدراسة

للإجابة على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، تم صياغة الافتراضات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: "لا توجد أهمية لاستخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الشرقية".

الفرضية الفرعية الأولى: "لا توجد أهمية لاستخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصية الملائمة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الشرقية".

الفرضية الفرعية الثانية: "لا توجد أهمية لاستخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصية الموثوقية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الشرقية".

الفرضية الرئيسية الثانية: والتي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الشرقية والتي يمكن أن تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة".

6.1- منهجية الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، استخدم الباحثون المنهج الاستقرائي، من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في مجال المحاسبة والإدارة، بالإضافة إلى البحوث والمقالات العلمية ذات الصلة بموضوع

الدراسة. واستُخدم المنهج الوصفي التحليلي، وهو من أساليب التحليل التي تركز على جمع معلومات وافية عن الظاهرة خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية محدودة، وتفسير النتائج العلمية بطريقة موضوعية، بما يتوافق مع وقائع الظاهرة، بهدف التوصل إلى نتائج منطقية تدعم الافتراضات النظرية الواردة في الدراسة. وقد تم ذلك من خلال عمل استبانة، وتحليلها، باستخدام الأساليب الإحصائية.

7.1- الدراسات السابقة:

دراسة البتي 2018:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم محاسبة القيمة العادلة وأهمية التوجه نحو استخدامه نتيجة ما يحققه من مزايا كأداة لتطوير عملية القياس المحاسبي باعتباره أحدث مقياس محاسبي يعطي دراية أكثر ملائمة ووضوح للأوضاع المالية وأساليب أدائها أكثر من مفهوم التكلفة التاريخية، توصلت الدراسة إلى أن تطبيق منهج القيمة العادلة وخصوصاً في البيئة المحاسبية بلبيبا يواجه عدة عقبات من أهمها: عدم وجود سوق ليبية نشطة باعتبار أن مقياس القيمة العادلة يعتمد على أسعار الأسواق المالية النشطة، بالإضافة إلى ضعف إلمام ووعي أفراد المجتمع المالي الليبي بأسس تطبيق محاسبة القيمة العادلة، مما يصعب من إجراءات تطبيقها،

دراسة القطاونة، 2020

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق القيمة العادلة على ريادة البيانات المالية للشركات المساهمة الأردنية، من خلال بيان تأثيرها على الإفصاح والاعتراف والقياس المحاسبي، وكذلك على خصائص المعلومات المحاسبية، توصلت الدراسة إلى أوضحت نتائج الدراسة أن تطبيق القيمة العادلة يترك آثاراً واضحة على ريادة البيانات المالية، وذلك من خلال تأثيره على مستوى المخاطر المرتبطة بها، إضافة إلى دوره في تحسين الإفصاح والاعتراف المحاسبي داخل المنشآت. كما بينت النتائج وجود انعكاسات إيجابية لتطبيق القيمة العادلة على خصائص المعلومات المحاسبية، ولا سيما ما يتعلق بجوهر وحقيقة العمليات المالية، ودقة التمثيل الصادق للمعلومات، فضلاً عن تعزيز القابلية للمقارنة في القوائم المالية عبر فترات زمنية متعددة.

دراسة عبدالكافي وخميس (2023)

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية الليبية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على كل من نسبة القروض المتعثرة، نسبة رأس المال إلى الأصول، ومعدل العائد على الأصول.

دراسة Osanyinbi et, al. (2023)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام منهج القيمة العادلة على جودة التقارير المالية لبنود القوائم المالية لشركات التأمين في ولاية لاغوس بنيجيريا. استخدمت الدراسة أسلوب المسح والاستبيان كأداة بحث لجمع البيانات من المحاسبين المهنيين في شركات التأمين محل الدراسة، كشفت الدراسة عن وجود علاقة وثيقة بين قياس القيمة العادلة وجودة التقارير المالية، وأن لقياس القيمة العادلة تأثيراً كبيراً على جودة التقارير المالية في كل مستوى من مستويات التسلسل الهرمي.

دراسة العامودي والغزوي (2024):

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر استخدام القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المساهمة السعودية، استخدمت الدراسة أداة الاستبانة في جمع البيانات وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لاستخدام القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، والموثوقية، وقابلية الفهم، وقابلية المقارنة).

2. الإطار المفاهيمي

1.2 القيمة العادلة

تهدف البيانات المالية أساساً إلى تزويد مختلف مستخدميها بمعلومات مفيدة وملائمة تمكنهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وتعكس بصورة صادقة الوضع المالي ونتائج أعمال المؤسسة مقارنةً بالاعتماد على التكلفة التاريخية، بما يسهم في محاسبة الإدارة وتعزيز الشفافية. إذ تمنح القيمة العادلة صورة أقرب إلى الواقع الاقتصادي للمؤسسة.

مفهوم القيمة العادلة

عرّفت المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) القيمة العادلة بأنها: "السعر الذي يمكن استلامه عند بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة بين أطراف في السوق بتاريخ القياس" (IFRS, 2020).

وبالمثل، عرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) القيمة العادلة في معياره رقم (157) بأنها: "الضمن الذي يتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في صفقة منتظمة بين أطراف في السوق بتاريخ القياس"، وهو تعريف لا يختلف جوهرياً عن التعاريف السابقة (FASB, 2020).

من منظور أوسع، تشير القيمة العادلة إلى مفهوم أكثر شمولية يتعلق بالقيمة "الصحيحة والمناسبة"، والتي يمكن أن تتمثل في القيمة السوقية للأصل، أو قيمته الجوهرية، أو قيمة التبادل، أو في بعض الحالات قيمة التصفية (Bonaci et al., 2009). كما تُعرف القيمة العادلة أيضاً بأنها "المبلغ الذي يمكن مقابله بتبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف واعية ومهتمة ومستقلة" (Burdenko, 2017).

أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة

وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) هناك ثلاثة طرق للقياس حسب منهج القيمة العادلة (IFRS 13, Fair Value Measurement, 2012):

• **طريقة السوق:** تعتمد هذه الطريقة على استخدام الأسعار والمعلومات ذات الصلة الناتجة عن معاملات سوقية فعلية لأصول أو التزامات مطابقة أو مشابهة. وتُعد هذه الطريقة الأكثر موضوعية عند توافر أسواق نشطة.

• **طريقة الدخل:** تقوم هذه الطريقة على تحويل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام أساليب الخصم (Discounting Methods) وتُستخدم بشكل خاص عندما تكون العوائد المستقبلية هي المقياس الأهم للقيمة.

• **طريقة التكلفة:** تُعرّف على أنها المبلغ اللازم للحصول على الخدمة التي يوفرها الأصل موضوع التقييم، أي تكلفة الاستبدال الحالية (Current Replacement Cost) وهي مفيدة بشكل خاص عند تقييم الأصول المتخصصة التي لا تتوافر لها أسواق نشطة.

الترجى الهرمي لمدخلات القيمة العادلة:

لزيادة الاتساق وقابلية المقارنة بين قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة، يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) **الترجى الهرمي لمدخلات القيمة العادلة** الذي يصنفها ضمن ثلاث مستويات (Salim, 2024) (nuryani, 2024):

المستوى الأول: أسعار معلنه في أسواق نشطة لأصول أو التزامات متطابقة (الأكثر موثوقية).

• **المستوى الثاني:** يمثل المستوى الثاني فئة أوسع نطاقاً من المستوى الأول، حيث يعتمد على أسعار الأصول أو الالتزامات المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة، وذلك بالاستناد إلى مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق. وتخضع هذه الأسعار غالباً إلى تعديلات مناسبة عند الضرورة، وذلك بهدف عكس الفروقات بين الأصول أو الالتزامات ومستوى النشاط في السوق.

• **المستوى الثالث:** مدخلات غير قابلة للملاحظة، تعتمد على النماذج والتقديرات الداخلية (الأقل موثوقية).

مزايا وعيوب منهج القيمة العادلة

توفر محاسبة القيمة العادلة عدة مزايا رئيسية تجعلها جذابة للتقارير المالية الحديثة. الميزة الأساسية هي الملاءمة، إذ تعكس القيمة العادلة الظروف السوقية الراهنة وتزود المستثمرين والدائنين بمعلومات أكثر

ملاءمة من التكلفة التاريخية. (Costa et al., 2013) وتمكن هذه الملاءمة المستثمرين من تقييم كفاءة الإدارة واتخاذ قرارات استثمارية أفضل. (Pantelic, 2019) (Aladwan, 2018) كما تمنح القيمة العادلة المستثمرين فرصة لتقدير قيمة المشروع كوحدة اقتصادية متكاملة وتقييم العوائد على رأس المال المستثمر، موفرة "قيمة اليوم" بدلاً من "قيمة الأمس". (Tkachuk, 2019)

تعالج القيمة العادلة أيضاً قيود التكلفة التاريخية في فترات التضخم، إذ يمكنها عكس الزيادات أو النقص في الأسعار السوقية في حين تبقى التكلفة التاريخية ثابتة. بالإضافة إلى ذلك، تنتج محاسبة القيمة العادلة أرقاماً أكثر قابلية للمقارنة بين الكيانات المختلفة وتساعد على توحيد الممارسات المحاسبية عالمياً (Aladwan, 2018).

في المقابل، واجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة جملة من القيود المنهجية، لعل أبرزها غياب إطار قياسي موحد للحساب، مما يؤدي إلى عدم الاتساق وارتفاع درجة الذاتية في القياس بين الكيانات المختلفة (Dubinina et al., 2019; Dalwadi, 2023). وعلى الرغم من أن محاسبة القيمة العادلة تعزز خاصية الملاءمة من خلال عكس الظروف السوقية الراهنة، إلا أنها في المقابل تضعف خاصية الموثوقية، ولا سيما في البيئات التي تتسم بضعف السيولة أو الأسواق غير النشطة وخلال فترات الأزمات المالية والتقلبات الحادة، حيث يعتمد التقييم بدرجة كبيرة على تقديرات وافتراسات الإدارة (Toluwa et al., 2019; Souza et al., 2015). كما أن فاعلية تطبيق القيمة العادلة تتوقف على الظروف المؤسسية وظروف السوق، حيث تمثل السيولة، والشفافية، والاستقرار محددات أساسية لإمكانية تحقيق التوازن بين الملاءمة والموثوقية.

2.2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

أصبحت المعلومات في العصر الحالي سلعة ثمينة للعديد من الأطراف، إذ يعتمد نجاح بعض الشركات أو فشلها على طبيعة المعلومات المتاحة لها ودرجة موثوقيتها. وقد أدى التطور الكبير في وسائل نقل المعلومات وإيصالها إلى ظهور شركات متخصصة في جمع البيانات وتوفيرها للمستفيدين. وتُعتبر المعلومات ذات جودة إذا كانت مفيدة في مجال ترشيد القرارات (سليم، 2016).

مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

تُعرف المعلومات بأنها مجموعة من الحقائق التي تم تنظيمها ومعالجتها لتوفير معنى للمستخدمين، وهي مفيدة في نشاط صنع القرار (Fitriati and Mulyani, 2015). وفي السياق نفسه، تُفهم جودة المعلومات على أنها جودة جوهرية تمتلكها المعلومات نفسها؛ بغض النظر عن الموقف والسياق. لذا، يُفترض أن جودة المعلومات تُقِيم بناءً على تقييم المعلومات نفسها (Mai, 2013).

تشير المعلومات المحاسبية إلى البيانات التي تم جمعها وقياسها وتلخيصها وجدولتها وعرضها في البيانات المالية لتمكين مستخدميها من التقييم واتخاذ القرارات (Dalal and Nouraddin, 2016)

كما يعرف مناع ولعراية (2014) جودة المعلومات بأنها تلك الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المالية المفيدة، كما أن مستوى جودة المعلومات المالية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات بل يتعداها إلى خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات).

تشير جودة المعلومات المحاسبية إلى مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ودرجة فائدتها للمستخدمين. ولتحقيق ذلك، يجب أن تكون خالية من التشويه والتضليل. كما يجب إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والتوجيهية والمهنية والتقنية من أجل تحقيق الغرض من استخدامها (Alsalim et al. 2018)

خصائص المعلومات المحاسبية

وفقاً لكل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، تُعد الخصائص النوعية السمات التي تمنح المعلومات المالية قيمتها وتجعلها مفيدة لمستخدميها. وبعبارة أخرى، تشير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى مجموعة الصفات الجوهرية التي يجب أن تتسم بها هذه

المعلومات حتى تُحقق الغرض منها في دعم قرارات مستخدمي القوائم المالية. وتُعتبر هذه الخصائص بمثابة حلقة وصل بين أهداف التقارير المالية من جهة، ومفاهيم الاعتراف والإفصاح والقياس من جهة أخرى. وتنقسم الخصائص النوعية، وفقاً لطبيعة تأثيرها على فائدة المعلومات، إلى خصائص أساسية وأخرى معززة، حيث تسهم جميعها بدرجات متفاوتة في رفع قدرة التقارير المالية على خدمة عملية اتخاذ القرار. ومع ذلك، يبقى تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية مقيداً بحدود التكلفة والعائد، إذ ينبغي ألا تتجاوز تكلفة إعداد التقارير المالية المنافع المتحققة من استخدامها. وفي هذا السياق، يقدم (Kieso et al. 2013) توصيفاً متكاملًا للعناصر المكونة لكل من الخصائص الأساسية والمعززة التي تميز جودة المعلومات المحاسبية.

أولاً: الخصائص النوعية الأساسية

1- الملاءمة (Relevance)

تُعتبر الملاءمة إحدى الخصائص الجوهرية للمعلومات المحاسبية، وتشير إلى مدى قدرتها على التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدميها. ويُشترط أن تكون المعلومات وثيقة الصلة بالموضوع محل الاهتمام، بحيث تُساعد متخذ القرار على فهم خصائص العنصر المحاسبي واستخدامها بما يخدم الغرض المطلوب. ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يجب أن تعكس قياساً دقيقاً للجوانب ذات العلاقة، وأن تُعرض بطريقة تدعم عملية اتخاذ القرار بما يتناسب مع طبيعة الموقف والظروف المحيطة.

وترتبط الملاءمة بخاصيتين فرعيتين أساسيتين (Susherwanto, & Handayani, (2022):

- **القدرة التنبؤية:** تكون المعلومات ذات قيمة تنبؤية عندما تُسهم في تمكين متخذ القرار من استشراف النتائج المستقبلية.

- **قيمة التغذية العكسية:** وتعني قدرة المعلومات على تمكين المستخدمين من مراجعة وتقييم دقة توقعاتهم السابقة، وبالتالي الحكم على مدى نجاح القرارات المبينة عليها.

2- الموثوقية (التمثيل الصادق)

تُعد الموثوقية أو التمثيل الصادق إحدى الخصائص النوعية الأساسية التي تمنح المعلومات المحاسبية قيمتها، إذ تُصبح المعلومات ذات فائدة حقيقية عندما تعكس بأمانة العمليات والأحداث المالية التي وقعت فعلاً في المنشأة، وتمثل الظواهر الاقتصادية التي يُفترض أن تعبر عنها بصورة دقيقة وموضوعية. وبمعنى آخر، فإن جودة المعلومات المالية تتحقق عندما تُجسد المضمون الاقتصادي للظواهر التي تدعي تمثيلها. ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية (التمثيل الصادق)، ينبغي توافر ثلاث خصائص فرعية رئيسية:

(Susherwanto, & Handayani, (2022)

• **الاكتمال:** ويقصد به شمولية المعلومات بحيث تغطي جميع الجوانب ذات الصلة دون إغفال أو نقص، مما يعزز قدرتها على التعبير الحقيقي عن الأحداث والعمليات المالية.

• **الحياد (عدم التحيز):** ويعني أن تُعرض المعلومات بصورة موضوعية، خالية من أي انحياز لصالح فئة معينة من المستخدمين على حساب فئات أخرى، بحيث تُخدم المصلحة العامة لجميع الأطراف.

• **الصدق في التعبير:** ويتمثل في قدرة المعلومات على عكس الجوهر الحقيقي للعمليات والظواهر الاقتصادية، وليس مجرد صورتها القانونية أو الشكلية. فالمقصود هو أن يُعطى المضمون الاقتصادي الأولوية على الشكل الخارجي، بما يضمن تمثيلاً أكثر دقة وواقعية.

1. ثانياً: الخصائص النوعية المعززة

2. وهي مُكمّلة للخصائص النوعية الأساسية، وتُميز المعلومات الأكثر فائدةً عن المعلومات الأقل فائدةً. تشمل الخصائص التالية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2021) (Kieso et al. 2013):

القابلية للمقارنة: تُعد القابلية للمقارنة من الخصائص الجوهرية التي تمكّن مستخدمي البيانات المالية من إجراء تحليلات أكثر دقة للأداء والمركز المالي عبر فترات زمنية متعددة، أو بين عدة وحدات اقتصادية خلال نفس الفترة. ويتحقق ذلك من خلال الالتزام بتوحيد أساليب القياس والعرض المحاسبي، بما يسمح بإبراز أوجه التشابه والاختلاف في المراكز والنتائج الاقتصادية بين الكيانات المختلفة.

1. **القابلية للفهم:** تشير هذه الخاصية إلى أهمية عرض المعلومات المالية بطريقة واضحة وبسيطة تُمكن مختلف المستخدمين من استيعابها. وتعتمد هذه القابلية على عدة عناصر، من أبرزها: تنظيم البيانات بشكل منطقي، تبويبها في جداول أو فئات مناسبة، وتحديد درجة التفصيل المطلوبة بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين ومستوى معرفتهم المحاسبية المقترضة.

2. **القابلية للتحقق:** تعكس هذه الخاصية إمكانية التأكد من صحة المعلومات المحاسبية ودقتها، بحيث يستطيع مستخدمون مستقلون التوصل إلى نفس النتائج إذا استخدموا الأساليب ذاتها في القياس والإفصاح. وتُجسد القابلية للتحقق مبدأ الموضوعية، باعتبارها شرطاً أساسياً في أي نظام قياس علمي. وكلما زادت إمكانية التحقق من البيانات، ارتفعت درجة موثوقيتها لدى مستخدميها.

3. **التوقيت المناسب:** ويقصد به ضرورة تزويد متخذي القرار بالمعلومات المالية في الوقت الملائم، أي بمجرد إعدادها، حتى لا تفقد قيمتها. فحتى وإن اتسمت المعلومات بالدقة والموضوعية، فإنها تصبح غير مجدية إذا تأخر الإفصاح عنها، إذ تفقد دورها في خدمة عملية اتخاذ القرار.

أهمية تبني منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملاءمة والموثوقية

تُعد القوائم المالية المعدّة بالاعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي أكثر قدرة على توفير معلومات محاسبية ومالية تتميز بالمصداقية، وتعكس بصورة صادقة الوضعية الحقيقية والاقتصادية للمؤسسة. ومن هذا المنطلق، سنحاول فيما يلي إبراز العلاقة بين القياس بالقيمة العادلة وبين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية (السعيد، 2018)

- تعكس الوضع الاقتصادي للمؤسسة بشكل أكثر دقة وواقعية مقارنة بالتكلفة التاريخية.
- تزود مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تستند إلى القيم السوقية السائدة،
- تزيد من القدرة التنبؤية بالنتائج المحتملة.
- تحد من التلاعب في الأصول المالية ذات المبالغ المرتفعة التي تُعد مكاسب حقيقية، كما تفصح عن الأصول المالية ذات المبالغ المنخفضة لتجنب خسائر محققة.
- تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من تقييم الأداء المالي، خاصة فيما يتعلق بقيم وتوقيت ودرجة التأكد الخاصة بصافي التدفقات النقدية المستقبلية.
- وبذلك فإن استخدام محاسبة القيمة العادلة يعكس الموقف المالي الحقيقي للشركة. من خلال واقعية المعلومات المحاسبية في ظل ارتفاع معدلات التضخم.

3- الإطار الميداني للدراسة:

يتناول هذا الجانب منهج الدراسة، ووصفاً لمجتمع الدراسة وطريقة اختيار العينة، كما يتضمن الإجراءات التي قام بها الباحثون لإعداد أداة الدراسة (الاستبيان) وتطبيقها، والتأكد من ثبات الأداة وصدقها، وبيان إجراءات الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى المعالجة الإحصائية التي اعتمدت في تحليل الدراسة، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

3-1 مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الشرقية، اختيرت منه عينة قوامها (127) مفردة.

3-2 أداة الدراسة:

انطلاقاً من أهداف الدراسة، وبالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة تم تطوير أداة الدراسة بناءً على ذلك وتكونت من قسمين:

- **القسم الأول:** ويشمل على المعلومات الشخصية والوظيفية لأعضاء هيئة التدريس، وهي (المؤهل العلمي، والجامعة، وسنوات الخبرة).

- **القسم الثاني:** ويتضمن أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية، ويتكون هذا القسم من محورين موزعة على النحو التالي:

- 1- المحور الأول: لقياس أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصية الملائمة، ويتكون من (8) عبارات.
- 2- الجزء الثاني: لقياس أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصية الموثوقية، ويتكون من (7) عبارات.

3-3 ثبات وصدق أداة الدراسة:

3-3-1 ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الأداة أنها تعطي نفس النتائج حتى ولو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة، وتحت نفس الظروف والشروط وللتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية حجمها (20) من مجتمع الدراسة، من خلال تحليل البيانات التي تم تجميعها استخدمت طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لتحديد درجة ثبات أداة الدراسة، حيث بلغ معامل ثبات محور أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم الملائمة (0.856)، أما معامل ثبات محور مؤشرات الجودة أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم الموثوقية فبلغ (0.816)، وبلغت قيمة معامل ثبات أهمية استخدام منهج القيمة العادلة (0.896)، وهي جميعها درجات ثبات عالية مما يعني إمكانية الاعتماد على جميع العبارات في كل جزء من أجزاء الاستبيان دون حذف أي منها وذلك لإجراء التحليل الإحصائي، والجدول رقم (1.3) يوضح معاملات ثبات وصدق محاور وأبعاد أداة الدراسة:

جدول (1.3) قيم معاملات الثبات والصدق لأداة الدراسة

البيان	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
محور تعظيم الملائمة	8	0.856	0.925
محور تعظيم الموثوقية	7	0.816	0.903
الأداة ككل	15	0.896	0.946

3-3-2 صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم استخدام نوعين من الصدق هما صدق المحكمين، والصدق الذاتي (الإحصائي) للأداة، وذلك على النحو التالي:

أ. صدق المحكمين: تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين من ذوي الخبرة والاختصاص لإبداء رأيهم فيها من حيث: مدى مناسبة الفقرة للمحتوى، ومدى كفاية أداة الدراسة من حيث عدد الفقرات، وشموليتها، وتنوع محتواها وسلامة الصياغة اللغوية، وأي ملاحظات أخرى يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل، أو التغيير أو الحذف وفق ما يراه المحكم ضرورياً.

ب. الصدق الذاتي: تم التحقق من صدق الأداة استخدم الصدق الذاتي للأداة وذلك باستخدام طريقة (Statistical Validity)، حيث تم حساب معامل الصدق الإحصائي باستخدام دالة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، بلغ معامل صدق محور أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم الملائمة (0.925)، أما معامل صدق محور مؤشرات الجودة أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم الموثوقية فبلغ (0.903)، وبلغت قيمة معامل صدق أهمية استخدام منهج القيمة العادلة (0.946)، وهذا يبرر صدق المقياس وأن فقرات الاستبيان تعكس قدرته على قياس ما صمم من لأجله.

3-3-4 اختبار اعتدالية البيانات:

من ضروري اختبار اعتدالية البيانات لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعي، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاستخدامات البارامترية هي الأنسب في الاختبارات والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاستخدامات اللابارامترية هي الأنسب في الاختبارات والتطبيق، حيث يمكن معرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار شابيرو- ويلكس (Shapiro- Wilk)، والجدول (3-3) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة.

جدول (2.3) معامل اعتدالية البيانات

البيان	شابيرو- ويلكس		
	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
خاصية الملائمة	0.992	127	0.708
خاصية الموثوقية	0.990		0.536
أهمية منهج القيمة العادلة	0.990		0.502

حيث أن الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة على أنه غير دال إحصائياً، حيث أن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، لذلك نقبل الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وهذا يعني استخدام الاختبارات البارامترية هي الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

3-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "Statistical Package for Social Science SPSS 25"، حيث استخدمت مجموعة من الوسائل الإحصائية المناسبة في تحليل البيانات وهي:

1. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الأولية لمفردات الدراسة.
2. اختبار (T.test) لعينة واحدة للتعرف على مستويات أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية.

3- اختبار (T.test) لعينتين مستقلتين للتعرف على الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية والتي يمكن أن تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

4- اختبار (one-way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية والتي يمكن أن تعزى لمتغيرات الجامعة، وسنوات الخبرة.

بعد توزيع الاستمارات تم تحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة حيث تم استخدام نموذج لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان لتحديد مستوى الموافقة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي باعتباره أكثر المقاييس استخداماً، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي:

تدرج قليلة جداً تُعطى درجة (1)، قليلة تعطي درجة (2)، متوسطة تعطي درجة (3)، كبيرة تعطي درجة (4)، كبيرة جداً تعطي درجة (5)، ويوضح الجدول (3.3) كيفية توزيع درجة الموافقة والمتوسط الحسابي والوزن النسبي على النحو التالي:

الجدول (3.3) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	قليلة جداً	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جداً
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1.80-1	2.60-1.80	3.40-2.60	4.20-3.40	5-4.20
مدى الوزن النسبي	%(36-20)	%(52-36)	%(68-52)	%(84-68)	%(100-84)
وصف الدرجة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

والمتوسط النظري لأداة الدراسة هو مجموعة الدرجات لفقرات الأداة على العدد الكلي للأداة، وهذا يمثل المتوسط النظري للدراسة (3)، وحيث أن زيادة متوسط البعد عن المتوسط النظري يدل على موافقة

المبحوثين على البعد وبالتالي ارتفاع درجته، وأما إذ انخفض المتوسط دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على البعد وبالتالي انخفاض درجته، وهذا ينطبق كذلك على المتوسط العام للمتغير.

3-6 الدراسة الميدانية:

يتناول هذا الجانب عرضاً لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها بعد تحليل البيانات إحصائياً:

3-6-1 تحليل البيانات الأولية لعينة الدراسة: لقد تم تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وكما وردت في أداة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (3.3) توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	ماجستير	80	63.0
	دكتوراه	47	37.0
	المجموع	127	100.0
الجامعة	جامعة اجدابيا	12	9.4
	جامعة السيد محمد بن علي السنوسي	7	5.5
	جامعة النجم الساطع	4	3.1
	جامعة بنغازي	63	49.2
	جامعة درنة	6	4.7
	جامعة طبرق	17	13.3
	جامعة عمر المختار	18	14.4
	المجموع	127	100.0
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	8	6.3
	من 5 إلى 10 سنوات	54	42.2
	أكثر من 10 سنوات	65	50.8
	المجموع	127	100.0

من خلال الجدول (3.3) والذي يتضمن تحليل البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة يتبين أن النسبة الأعلى كانت لحملة المؤهل العلمي (ماجستير) وبلغت (63.0%) وهي تشكل أكثر من نصف حجم العينة، في حين بلغت نسبة حملة المؤهل العلمي (دكتوراه) (37.0%)، وفيما يخص متغير الجامعة فيلاحظ من الجدول (3.3) أن النسبة الأعلى كانت لمنتسبي جامعة (بنغازي) وبلغت (49.2%)، وفي المرتبة التي تليها جاء منتسبي جامعة (عمر المختار) ونسبة بلغت (14.4%)، وفي المرتبة التي تليها جاءت نسبة منتسبي جامعة (طبرق) وبلغت (13.3)، ثم يليه جاء منتسبي جامعة (اجدابيا) ونسبته بلغت (9.4%)، وفي المرتبة التي تليها جاء منتسبي جامعة (السيد محمد بن علي السنوسي) بنسبة بلغت (5.5%)، ثم نسبة منتسبي جامعة (درنة) ونسبتهم (4.7%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت نسبة منتسبي جامعة (النجم الساطع) ونسبة بلغت (3.1%)، أما بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة جاءت في المرتبة الأولى سنوات الخبرة (أكثر من 10 سنوات) وبلغت نسبته (50.8%)، يليه جاءت نسبة سنوات الخبرة (من 5 إلى 10 سنوات) وبلغت (42.2%)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) وبلغت نسبته (6.3%) وقد حلت الخبرة محل الدرجات

العلمية (مساعد محاضر – محاضر- استاذ مساعد - استاذ مشارك - استاذ) كون اغلب الجامعات محل الدراسة تطبق القانون الجديد لمؤسسات التعليم العالي رقم (4) لسنة 2020 والذي يمنح الترقية الى الدرجات (استاذ مساعد – استاذ مشارك) الا بوجود مؤهل الدكتوراه.

3-6-2 التحقق من فرضيات الدراسة:

يتناول هذا الجانب التحقق من صحة فرضيات الدراسة وبما أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، فهذا يعني أن استخدام الاختبارات البارامترية هي الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: التي صيغت في صورة الفرض الصفري وتنص على أنه "لا توجد أهمية لاستخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الشرقية".

لتتحقق من صحة الفرضية حسب المتوسط المرجح والانحراف المعياري، وتم استخدام (T-test) لعينة واحدة لتحديد أهمية استخدام منهج القيمة العادلة والدلالة الإحصائية، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (4.3) يوضح دلالة الفروق في أهمية استخدام منهج القيمة في تعظيم الملائمة والموثوقية

البيان	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
أهمية منهج القيمة العادلة	127	4.02	0.43	3	126	26.338*	0.000

*قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يتضح من الجدول رقم (4.3) أن المتوسط المرجح لأهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية قد بلغ (4.02) بانحراف معياري (0.43)، وبلغ الوسط الفرضي لبعد أداة الدراسة (3)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (26.338)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، عليه ترفض الفرضية الصفريّة، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد أهمية لاستخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الشرقية".

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: التي صيغت في صورة الفرض الصفري وتنص على أنه "لا توجد أهمية لاستخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصية الملائمة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الشرقية".

لتتحقق من صحة الفرضية حسب المتوسط المرجح والانحراف المعياري، وتم استخدام (T-test) لعينة واحدة لتحديد أهمية استخدام منهج القيمة العادلة تعظيم الملائمة والدلالة الإحصائية، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (5.3) يوضح دلالة الفروق في أهمية استخدام منهج القيمة في تعظيم الملائمة

البيان	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
أهمية منهج القيمة العادلة في تعظيم الملائمة	127	4.12	0.45	3	126	27.745*	0.000

*قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يتضح من الجدول رقم (5.3) أن المتوسط المرجح لأهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصية الملائمة قد بلغ (4.12) بانحراف معياري (0.45)، وبلغ الوسط الفرضي لهذا البعد (3)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (27.745)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، عليه ترفض الفرضية الصفريّة، وتقبل

الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد أهمية لاستخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصية الملائمة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الشرقية".

الفرضية الفرعية الثانية: التي صيغت في صورة الفرض الصفري وتنص على أنه "لا توجد أهمية لاستخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصية الموثوقية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الشرقية".

لتتحقق من صحة الفرضية حسب المتوسط المرجح والانحراف المعياري، وتم استخدام (T-test) لعينة واحدة لتحديد أهمية استخدام منهج القيمة العادلة تعظيم الموثوقية والدلالة الإحصائية، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (6.3) يوضح دلالة الفروق في أهمية استخدام منهج القيمة في تعظيم الموثوقية

البيان	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
أهمية منهج القيمة العادلة في تعظيم الموثوقية	127	3.91	0.50	3	126	*20.371	0.000

*قيمة دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

يتضح من الجدول رقم (6.3) أن المتوسط المرجح لأهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصية الموثوقية قد بلغ (3.91) بانحراف معياري (0.50)، وبلغ الوسط الفرضي لهذا البعد (3)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (t) (20.371)، وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، عليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "توجد أهمية لاستخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصية الموثوقية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الشرقية".

الفرضية الرئيسية الثانية: والتي تنص على أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات الليبية في المنطقة الشرقية والتي يمكن أن تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة".

لتتحقق من صحة الفرضية حسب المتوسط المرجح والانحراف المعياري، وكانت النتائج على النحو التالي:

– **دلالة الفروق في أهمية استخدام منهج القيمة العادلة وفق متغير المؤهل العلمي:**

للتعرف على الفروق في أهمية استخدام منهج القيمة العادلة وفق متغير المؤهل العلمي حسب المتوسط المرجح والانحراف المعياري، وحسبت (T-test) لعينتين مستقلتين لاختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (7.3) دلالة الفروق في أهمية استخدام منهج القيمة العادلة وفق متغير المؤهل العلمي

البيان	المؤهل	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
أهمية استخدام منهج القيمة العادلة ومتغير المؤهل العلمي	ماجستير	80	4.01	0.46	126	-0.450	0.653
	دكتوراه	47	4.04	0.40			

يتضح من الجدول رقم (7.3) أن المتوسط المرجح لاستجابات عينة الدراسة من حملة المؤهل العلمي (ماجستير) قد بلغ (4.01) بانحراف معياري قدره (0.46)، في حين بلغ المتوسط المرجح لاستجابات عينة الدراسة من حملة المؤهل العلمي (دكتوراه) (4.04) بانحراف معياري قدره (0.40)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة $t(-0.450)$ ، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 $\alpha =$ حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.653)، ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ والتي يمكن أن تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- دلالة الفروق في أهمية استخدام منهج القيمة العادلة وفق متغير الجامعة:

للتعرف على الفروق في أهمية استخدام منهج القيمة العادلة وفقاً لمتغير الجامعة حسب المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية وحُسبت قيمة (f) لاختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (8.3) دلالة الفروق في أهمية استخدام منهج القيمة العادلة وفق متغير الجامعة

البيان	الجامعة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
أهمية استخدام منهج القيمة العادلة وفق متغير الجامعة	جامعة اجدايبا	12	4.24	0.47	126	1.630	0.145
	جامعة السيد محمد بن علي السنوسي	7	3.89	0.45			
	جامعة النجم الساطع	4	3.98	0.28			
	جامعة بنغازي	63	3.98	0.40			
	جامعة درنة	6	3.76	0.61			
	جامعة طبرق	17	4.21	0.33			
	جامعة عمر المختار	18	3.98	0.51			

يبين الجدول (8.3) أن المتوسط المرجح لاستجابات عينة الدراسة من منتسبي جامعة (اجدايبا) بلغ (4.24) بانحراف معياري قدره (0.47)، أما المتوسط المرجح لاستجابات عينة الدراسة من منتسبي جامعة (السيد محمد بن علي السنوسي) قد بلغ (3.89) بانحراف معياري قدره (0.45)، في حين بلغ المتوسط المرجح لاستجابات عينة الدراسة من منتسبي جامعة (النجم الساطع) (3.98) بانحراف معياري (0.28)، وبلغ المتوسط المرجح لاستجابات عينة الدراسة من منتسبي جامعة (بنغازي) (3.98) بانحراف معياري (0.40)، أما المتوسط المرجح لاستجابات عينة الدراسة من منتسبي جامعة (درنة) فقد بلغ (3.76) بانحراف معياري (0.61)، فيما بلغ المتوسط المرجح لاستجابات عينة الدراسة من منتسبي جامعة (طبرق) (4.21) بانحراف معياري قدره (0.33)، في حين بلغ المتوسط المرجح لاستجابات عينة الدراسة من منتسبي جامعة (عمر المختار) (3.98) بانحراف معياري (0.51)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات بلغت قيمة (f) (1.630)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.145)، ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ والتي يمكن أن تعزى لمتغير الجامعة.

دلالة الفروق في أهمية استخدام منهج القيمة العادلة وفق متغير سنوات الخبرة:

للتعرف على الفروق في أهمية استخدام منهج القيمة العادلة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة حسب المتوسطات المرجحة والانحرافات المعيارية وحُسبت قيمة (f) لاختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات، وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (9.3) دلالة الفروق في أهمية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

البيان	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
أهمية استخدام منهج القيمة العادلة وفق متغير سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	3.91	0.14	126	0.370	0.691
	من 5 إلى 10 سنوات	54	4.05	0.52			
	أكثر من 10 سنوات	65	4.01	0.38			

يبين الجدول (9.3) أن المتوسط المرجح لاستجابات عينة الدراسة من سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) بلغ (3.91) بانحراف معياري قدره (0.14)، أما المتوسط المرجح لاستجابات عينة الدراسة من سنوات الخبرة (من 5 إلى 10 سنوات) قد بلغ (4.05) بانحراف معياري قدره (0.52)، في حين بلغ المتوسط المرجح لاستجابات عينة الدراسة من سنوات الخبرة (أكثر من 10 سنوات) (4.10) بانحراف معياري (0.38)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات بلغت قيمة (f) (0.370)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.691)، ما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية استخدام منهج القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ والتي يمكن أن تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

5. نتائج الدراسة:

- من خلال التحليل الإحصائية للبيانات تم التوصل إلى النتائج التالية:
- أوضحت استجابات أعضاء هيئة التدريس أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يمثل وسيلة محورية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية عبر تعزيز خاصية الملائمة.
- وجود اتفاق بين أعضاء هيئة التدريس على أن تطبيق منهج القيمة العادلة يسهم في تعظيم موثوقية البيانات والتقارير المالية.
- أظهرت الدراسة أن هناك إدراكاً أكاديمياً متنامياً بأهمية محاسبة القيمة العادلة في تعزيز دقة وفعالية القرارات المالية والمحاسبية.
- تمثل آراء أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الشرقية حول أهمية القيمة العادلة درجة عالية من التجانس والاتساق، بغض النظر عن المؤهل العلمي أو سنوات الخبرة أو الجامعة.
- يشير التجانس في استجابات العينة إلى وجود قناعة عامة لدى الأكاديميين بأهمية القيمة العادلة في تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية، ما يعزز الثقة بمتطلبات تبنيها أكاديمياً.

6. توصيات الدراسة:

- انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي أبرزت أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تعظيم خاصيتي الملائمة والموثوقية، يرى الباحث أن من الضروري تقديم مجموعة من التوصيات أبرزها:
- إدراج محاسبة القيمة العادلة ضمن المقررات الأكاديمية في الجامعات والمعاهد ذات العلاقة بالمحاسبة والعلوم المالية، بما يعزز تأهيل الطلبة ويمكّنهم من الإلمام بتطبيقاتها العملية داخل المؤسسات.
- الاستفادة من الإجماع الأكاديمي المتحقق لتبني سياسات تعليمية وبحثية موحدة تخص محاسبة القيمة العادلة على مستوى الجامعات الليبية.

- تطوير قدرات الكوادر المحاسبية والمالية من خلال برامج تدريبية وتأهيل مستمر، لتمكينهم من فهم وتطبيق محاسبة القيمة العادلة بكفاءة عالية.
- تشجيع الطلبة والباحثين على إجراء دراسات متعمقة حول أثر القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، بما يثري المكتبة الأكاديمية الليبية في هذا المجال.

المراجع

- الإتحاد الدولي للمحاسبين، (2021) " إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام " ج (1)، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان.
- السعيد، سعيداني محمد (2018). الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية.
- العامودي، مي، و العنزي، مكارم سعدون. (2024). أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركات السعودية. مجلة البحوث المحاسبية، 11(1).
- عبد الكافي، أشرف سالم، خميس، فاطمة محمد (2023). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأصول في المصارف التجارية الليبية. مجلة آفاق اقتصادية، 9(18)، 46-78.
- مناع، ريمة ولعرابة، مولود. (2014). أثر جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على استقرار النظام المالي. مجلة دراسات اقتصادية، 1(1)، 217-249.
- Alsalam, M., Amin, H., & Youssef, A. (2018). The Role of Corporate Governance in Achieving Accounting Information Quality: A Field Study in the Mishraq Sulfur State Company.). Studies and Scientific Researches. Economics Edition, 27.
- Bonaci, C.G., Strouhal, J., & Matis, D. (2009). Fair Value Accounting and Measurement through FASB's Developments. european financial and accounting journal, 2009, 40-63.
- Burdenko, I. (2017). Fair value: history, assessment and financial crisis.
- Çelenk, H. (2022). Accounting for the Fair Value Method in Stocks According to IAS and IFRS: Its Impact on Financial Statements and Risk (An Evaluation through Accounting Application). Doğu Üniversitesi Dergisi.
- Dalal, A., & Nouraddin, A. Q. (2016). Corporate Governance And Its Role In Achieving. In Corporate Governance And Its Role In Achieving The Quality Of Accounting Information. Algeria.
- Fitriati, Azmi & Mulyani, S.. (2015). Factors that affect accounting information system success and its implication on accounting information quality. 14. 154-161.
- IFRS 13 Fair Value Measurement. (2012). Illustrative examples to accompany IFRS 13 Fair Value Measurement Unquoted equity instruments within the scope of IFRS 9 Financial Instruments. IFRS Foundation Education Initiative.
- Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2013). John Wiley & Sons, Inc. In Intermediate Accounting 15th Edition. USA: John Wiley & Sons, Inc.
- Mai, J. (2013). The quality and qualities of information. J. Assoc. Inf. Sci. Technol., 64, 675-688.
- nuryani, nunung. (2024). A Fair Value Hierarchy and Corporate Governance Mechanisms in Financial Institutions. Adpebi Science Series, 1(1).
- Ozerhan, Y., & Sultanoğlu, B. (2017). M2M-fair value accounting.
- Salim, M. (2024). Value relevance of fair value hierarchy. Jurnal Akuntansi & Auditing Indonesia.
- Susherwanto, A., & Handayani, R. (2022). The Accounting Value Relevance of PSAK 71. Jurnal Ilmu Manajemen dan Akuntansi Terapan (JIMAT).
- Tkachuk, N.V. (2019). Historical Cost and Fair Value: Advantages, Disadvantages, Application. Journal of History Culture and Art Research.